سياسات

داعمة للفئات المهمشة

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر

مقدمة

تركز الأجندة العالمية للتنمية المستدامة وأهدافها لعام ٢٠٣٠ على مبدأ «عدم إهمال أحد» وهو ما يعكس التنمية بالمفهوم الشامل وعدم إقصاء أحد، وهذا يعني أن التنمية المستدامة يجب أن تشمل جميع الفئات والأماكن بدون أي تفرقة .[١] وهذا يتطلب بذل جهد كبير خصوصًا في الدول كبيرة الحجم من حيث عدد السكان والمساحة والانتشار الجغرافي من أجل تحقيق التنمية.

تولي مصر اهتمامًا متزايدًا بعملية توطين أهداف التنمية المستدامة لما لها من أثر في تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة باعتبارهما من أهم الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ووضع مستهدفات كمية لكل محافظة لتحقيقها بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. وفى إطار هذا، نحاول إلقاء الضوء على الجانب المتعلق بدعم الفئات المهمشة بشكل تحليلي للتعرف على كافة الجوانب المتعلقة بتلك الفئات وكيفية توظيف السياسات التنموية من أجل تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا.

أولاً: – ماهي أبعاد مفهوم التهميش والإقصاء؟

تُعرف الأمم المتحدة الإقصاء الاجتماعي على أنه «حالة الأفراد غير القادرين على المشاركة الكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وترتبط أبعاد التهميش بظواهر الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التحصيل العلمي والعوائق أمام المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وهناك خمسة أبعاد لمفهومي الإقصاء والتهميش وفقاً لإطار العمل الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٨.[٢] وهم: التمييز، الجغرافيا، نظام الحوكمة، الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الصدمات كالحروب والصراعات ويعرف الإطار تلك العوامل على النحو التالي: –

(١) الإسكوا، تقرير التنمية الاجتماعية الثالث (عدم إهمال أحد : إدماج الفئات المهمشة في البلاد العربية) ، ٢٠١٩

(٢) الإسكوا ، مرجع سابق

COMMON INTEREST Solutions

١. التمييز وهم الأشخاص الذين يواجهون التحيزات والإقصاء وسوء المعاملة بسبب جانب أو أكثر من جوانب هويتهم مثل العمر، الطبقة الاجتماعية، الجنس ووضعهم كسكان أصليين أو مهاجرين

٢. الجغرافيا وهم من يتحملون العزلة أو سوء الخدمات العامة مثل النقل والإنترنت أو غيرها من الفجوات من البنية التحتية بسبب مكان إقامتهم.

٣. الحوكمة وهم الأشخاص الذين يتحملون أضراراً بسبب عدم فعالية المؤسسات ويتأثروا بالقوانين والسياسات غير العادلة

٤. الحالة الاجتماعية والاقتصادية وهم الأشخاص الذين تتردى حالتهم الاقتصادية والاجتماعية ويواجهون الحرمان في جميع أشكاله كعدم الحصول على التغذية والتحصيل العلمي والمنافسة في سوق العمل

٥. الصدمات كالحروب والصراعات وهم الأشخاص الأكثر عرضة للنكسات بسبب آثار تغير المناخ والمخاطر الطبيعية كالعنف والصراع والركود الاقتصادي

الحماية الاجتماعية كبديل للتهميش؛ تعتبر الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي، حقاً من حقوق الإنسان، ويتم تعريفها على أنها «مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والوقاية منه». وتشمل الحماية الاجتماعية حقوق الأطفال والأسر والأمومة والبطالة وإصابات العمل والمرض والشيخوخة والإعاقة، فضلاً عن التغطية الصحية. وتعالج أنظمة الحماية الاجتماعية جميع المجالات ذات الصلة من خلال مجموعة من المخططات (التأمين الاجتماعي) والمزايا الممولة من الضرائب، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية.

تلعب الحماية الاجتماعية دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية والحق الإنساني في الضمان الاجتماعي للجميع. وبالتالي، فإن سياسات الحماية الاجتماعية تعتبر عناصر حيوية لاستراتيجيات التنمية الوطنية للحد من الفقر ودعم النمو الشامل والمستدام، من خلال رفع دخل الأسرة وتعزيز الإنتاجية والتنمية البشرية، وتعزيز الطلب المحلي، وتيسير التحول الهيكلي للاقتصاد وتعزيز العمل اللائق.

COMMON INTEREST Solutions

كانت قضية الحماية الاجتماعية حاضرة في أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث نصت على القضاء على الفقر بكل أشكاله وفى كل مكان وفى إطار هذا يتم العمل على تصميم نظم حماية اجتماعية مناسبة للجميع، كما شملت الأهداف قضايا الأمن الغذائي والتعامل مع الجوع والعمل على تحسين النظم الصحية لضمان وجود تغطية صحية شاملة، بالإضافة للعمل على تحقيق النمو المستدام والاحتوائي، وتوفير فرص العمل اللائقة، بالإضافة لتبنى سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق المساواة الاجتماعية. ويعد الفقر من أبرز العقبات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الفئات المهمشة ويعرف الفقر المادي بعدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة.

ثانياً: – النمو الاحتوائي وأهداف التنمية المستدامة في مصر.

يدمج النمو الاحتوائي بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي وهو ما يساعد في تسريع تحقيق عدالة توزيع الفرص في الأقاليم الجغرافية وبذلك يساعد على التركيز على الفئات المهمشة بشكل أكثر دقة. وفى حالة تبنى سياسات وآليات لتطبيق النمو الاحتوائي فسوف يساعد هذا بشكل قوي في تحقيق التكافؤ في الفرص للجميع للمشاركة في الاقتصاد وتتمثل سياسات النمو الاحتوائي في: –

١. شبكات الضمان الاجتماعي بحيث تلبي احتياجات الأطراف الخاسرة، وتوفر لها قدر من الأمان.
٢. انتهاج سياسات تتوسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جنى ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية
٣. اعتماد سياسات تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الفرص.

ورغم ما حققته مصر من معدلات نمو مرتفعة، إلا أنها لا تعبر بالضرورة عن تقليل معدلات الفقر واستهداف الفئات المهمشة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعرف على مدى تركز الفقر في مصر من خلال شكل رقم (١)، حيث يسكن حوالي ٤٣٪ من إجمالي الفقراء الذين لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء في ريف الوجه القبلي بينما يعيش به حوالي ٢٦,٤٪ من السكان .[٣] لذلك هناك ضرورة من التوجه لتوزيع ثمار النمو بشكل عادل بحيث يضمن مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق و الاستهلاك ، ٢٠١٩/ ٢٠٢٠

COMMON INTEREST Solutions

شكل رقم (١)

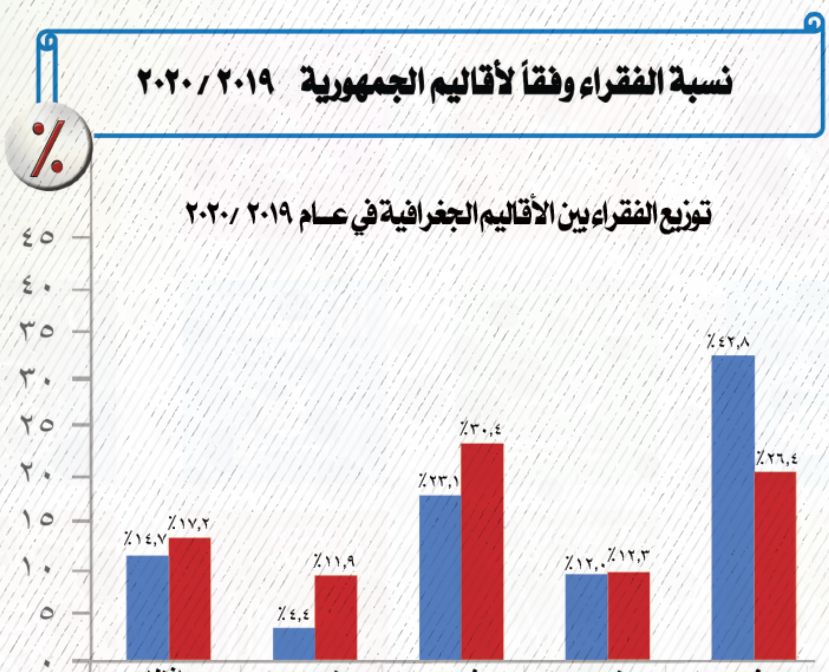

	محافظات حضرية	حضر وجه بحرى	ريف وجه بحرى	حضر وجه قبلى	ريف وجه قبلى
توزيع الفقراء	٪١٤,٧	٪٤,٤	٪٢٣,١	٪١٢	٪٤٢,٨
توزيع السكان	٪١٧,٢	٪١١,٩	٪٣٠,٤	٪١٢,٣	٪٢٦,٤

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثالثاً – تفعيل برامجاً للحماية الاجتماعية في مصر.

شهدت الفترة من ٢٠١٤ ل ٢٠٢١ تطور كبير في برامج الحماية المقدمة وذلك بالتوازي مع تبنى مصر لبرنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص عجز الميزانية وإصلاح دعم الطاقة وزيادة معدل التوظيف وتعزيز مشاركة القوى العاملة (النساء والشباب) وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية.

انعكست نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي المنفذ إيجابا على معدل النمو الاقتصادي المصري، حيث تسارع النمو إلى ٥,٣٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧/٢٠١٨، إلى جانب ذلك، تم احتواء التضخم (بعد الارتفاع قصير الأجل بعد التعويم بنسبة ٣٣٪ في يوليو ٢٠١٧) عند ١١,٤٪ في مايو ٢٠١٨، كما بلغ إجمالي الاحتياطات الدولية ٤٣ مليار دولار في نهاية مايو ٢٠١٨.[٤] إلا أن انتشار جائحة كورونا وبعدها الحرب الروسية الأوكرانية

(٤) وزارة التضامن الاجتماعي، إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠١٤ -٢٠٢١

COMMON INTEREST Solutions

تسببت في صدمة للاقتصاد المصري الذي يعتمد على الواردات وخاصة الغذائية مع تعقد المشهد الاقتصادي العالمي وخروج الأموال الساخنة بعد رفع الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، الأمر الذي أحدث فجوة تمويلية بجانب المطلوب سداده من أقساط الديون الخارجية. كل هذه الإجراءات تتطلب استمرار برامج العماية الاجتماعية في مصر والتي يمكن التعرف على أهمها كما يلي:

١. الدعم النقدي حيث تم تطوير أول قاعدة بيانات عن الأسر الفقيرة في مصر تشمل ٩,٣ مليون أسرة وتضم ٣١ مليون مواطن، وارتفع عدد المستفيدين من برامج الدعم النقدي من حوالى ٦,٤ مليون فرد لتصل إلى ١٤,١ مليون فرد في عام ٢٠٢١ بزيادة تصل إلى حوالى ١٢٠٪ [٥]

٢. العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية حيث تم إعفاء حوالي ٥,٥ مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) من دفع المصروفات الدراسية وتحمل تكلفة التعليم المدرسي لأكثر من ١,٥ مليون من الطلاب غير القادرين وغير الحاصلين على الدعم النقدي بإجمالي ٥,٨ مليون طالب مدرسي .[٦]

٣. العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص الصحية فقد جاء قانون التأمين الصحي الشامل ليتعامل مع المشكلات والعقبات التي يعاني منها النظام الصحي المصري وفى مقدمتها العمل على تحقيق الشمول وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة.

(٥) وزارة التضامن الاجتماعي، مرجع سبق ذكره
(٦) المرجع السابق

COMMON INTEREST Solutions

وقد حرصت وزارة التضامن الاجتماعي على تمكين الفئات المستهدفة وتحقيق الشمول لكل الفئات وقد تطور الدعم النقدي بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يتضح من الشكل التالي: -

شكل رقم (٢)

الدعم النقدي (برنامج تكافل وكرامة ومعاش التضامن الاجتماعي) بالمليار جنيه

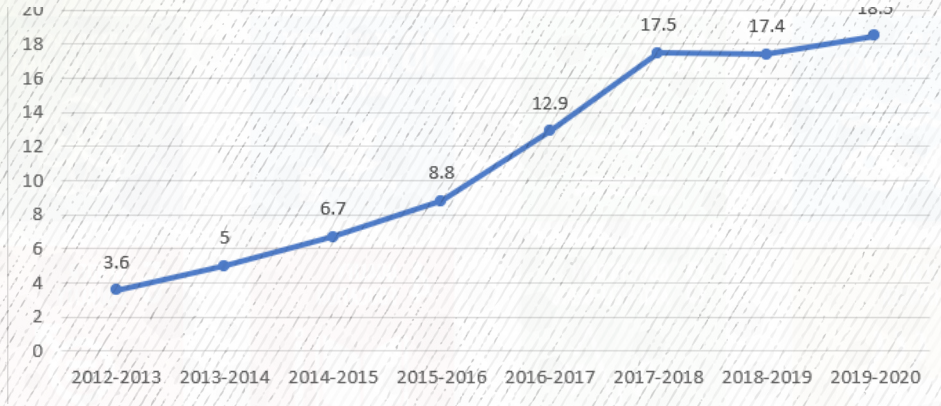

وزارة المالية المصرية، تقرير الحساب الختامي، سنوات مختلفة

يعتبر برنامج تكافل وكرامة من أهم برامج الحماية الاجتماعية التي انتهجتها مصر بالتوازي مع برنامج الإصلاح الاقتصادي من أجل الاستثمار بشكل أكبر في رأس المال البشري وحماية الفئات الاشد فقراً، وقد أطلقت مصر برنامج تكافل وكرامة في جميع المحافظات المصرية وعددها ٢٧ محافظة، حيث تم حتى الآن إلحاق ٣,١ مليون أسرة أي حوالي ١١,١ مليون شخص، ٧٥٪ منهم من النساء، وذلك منذ تدشين البرنامج عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٠. ويتم توجيه أكثر من ٦٧٪ من مخصصاته النقدية إلى المناطق الأكثر حاجة للتنمية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة المرأة في صنع القرار، وتعزيز رأس المال البشري في مجالي الصحة والتعليم، وإدماج المستهدفين في الأنشطة الإنتاجية.[٧] وبعد عامين من إطلاق برنامج تكافل وكرامة قام المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بإجراء دراسة تقيمية مستقلة لقياس أداء برنامج تكافل وكرامة وكانت النتائج كالآتي : [٨]

(٧) البنك الدولي ، تكافل وكرامة: مشروع لشبكة أمان اجتماعي يعزز من تمكين المرأة المصرية ورأس المال البشري ٢٠٢٠ https://cutt.us/3hP0z

(٨) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١

COMMON INTEREST Solutions

• ٤٥٪ من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة من الشريحة الخمسية الأشد فقراً، و٢٢٪ من ثاني أفقر شريحة خمسية.
• قلل برنامج تكافل وكرامة معدلات الفقر لمن هم تحت خط الفقر ($١,٩) للشخص الواحد في اليوم بنسبة ١١٪.

من المتوقع أن يصل إجمالي عدد المستحقين للدعم النقدي إلى حوالي ٤ ملايين أسرة خلال العام المالي المقبل ويبلغ عدد المستحقين حاليا حوالي ٣,٨ مليون أسرة مستفيدة بما يعادل ١٤ مليون مستفيد منهم نحو ٤٠٠ ألف أسرة تحصل على معاش التضامن الاجتماعي والباقي نحو ٣,٤ مليون أسرة تحصل على تكافل وكرامة .[٩]

كما أن هناك تخطيط للتوسع في مساعدة أسر تكافل وكرامة للحصول على فرص عمل للعمل على خروجهم من دائرة المساعدات والدعم إلى الاستقلالية والإنتاج وذلك للدمج بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال برنامج فرصة وهو برنامج مكمل لبرامج التحويلات النقدية المشروطة لدعم الفئات الأكثر احتياجا من خلال إيجاد فرص عمل مناسبة.

وتعد مبادرة حياة كريمة[١٠] من أهم المبادرات التي قامت بها الدولة من أجل زيادة الدعم للفئات المهمشة حيث تهدف إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان ''حياة كريمة'' لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم. وقد تم تقسيم القرى الأكثر احتياجا المستهدفة وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على عدة مراحل: –

١. المرحلة الأولى من المبادرة: تشمل القرى ذات نسب الفقر من ٧٠٪ فيما أكثر: القرى الأكثر احتياجًا وتحتاج إلى تدخلات عاجلة.
٢. المرحلة الثانية من المبادرة: القرى ذات نسب الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠٪: القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى.
٣. المرحلة الثالثة من المبادرة: القرى ذات نسب الفقر أقل من ٥٠٪: تحديات أقل لتجاوز الفقر.

---

(٩) تسلم ٣,١ مليون أسرة من مستفيدي «تكافل وكرامة» بطاقة ميزة https://cutt.us/cFKi7
(١٠) موقع مبادرة حياة كريمة https://cutt.us/qhxJE

COMMON INTEREST Solutions

وتتمثل المحاور الأساسية لعمل برنامج تطوير قرى الريف المصري «حياة كريمة» في: -

- سكن كريم ويتضمن هذا المحور رفع كفاءة المنازل، وبناء أسقف، وبناء مجمعات سكنية في القرى الأكثر احتياجًا، ومد وصلات مياه وصرف صحي وغاز وكهرباء داخل المنازل.
- بنية تحتية ويشمل مشروعات متناهية الصغر وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى.
- خدمات طبية ويتمثل في بناء مستشفيات ووحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر طبية. إطلاق قوافل طبية وتقديم من خلالها خدمات صحية من أجهزة تعويضية «سماعات ونظارات وكراسي متحركة.. وغيرها».
- خدمات تعليمية بناء ورفع كفاءة المدارس والحضانات وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية وإنشاء فصول محو الأمية.
- تمكين اقتصادي عن طريق التدريب والتشغيل من خلال مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ومجمعات صناعية وحرفية وتوفير فرص عمل.
- تدخلات اجتماعية وتنمية إنسانية ويتضمن هذا المحور تدخلات اجتماعية تشمل بناء وتأهيل الإنسان وتستهدف الأسرة والطفل والمرأة وذوي الهمم وكبار السن ومبادرات توعوية، توفير سلات غذائية وتوزيعها مُدَّعمة، زواج اليتيمات بما يشمل تجهيز منازل الزوجية وعقد أفراح جماعية، وتنمية الطفولة بإنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي وكسوة أطفال.
- تدخلات بيئية كجمع مخلفات القمامة مع بحث سبل تدويرها.. وغيرها.

رابعاً: – الفئات المهمشة والطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ما زالت هناك أعباء وعقبات كبيرة في طريق تحقيق التنمية المستدامة العادلة وتوطين أهدافها ومن أبرزها قضية الفئات المهمشة الذين يعانوا من الاقصاء وعدم التمكين الاقتصادي أو الشعور بثمار التنمية. لذلك ينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية على تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاحتوائي لمعالجة أسباب التمييز ونتائجه عن طريق تبني سياسات ترتكز على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة والتوظيف بالإضافة إلى تطوير نظم حماية اجتماعية بشكل مؤسسي لتوفير حماية مستدامة للفئات الأكثر تهميشاً وذلك من أجل تسريع الخطوات نحو تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تعالج تلك السياسات من كافة الجوانب التمييزية مثل:

COMMON INTEREST Solutions

- العمل على من أجل تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وتعزيز روح ريادة الأعمال عند المرأة.
- الحد من عمالة الأطفال لما تمثله من مخاطر صحية والتعرض للعجز.
- العمل على تطوير القوانين واللوائح ومعالجتها لكي تحقق تكافؤ الفرص سواء على المستوى التعليمي والصحي والفرص التوظيفية والتعليمية
- تحقيق التنمية المتوازنة لكل تصل إلى الأماكن الأكثر تهميشاً، وهنا يمكن الإشارة إلى أهمية برنامج تنمية الريف المصري، والذي يدفع في اتجاه تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، وعدم استئثار المناطق الحضرية وحدها بجهود التنمية.
- تعزيز العمل اللائق وتقديم دعم متزايد للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لما لها من دور في نشر التنمية في الأماكن الأكثر تهميشاً.
- بناء القدرات وتطويرها وزيادة فعالية المؤسسات للعمل على تطبيق تلك السياسات ومواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، فلم يعد الاقتصاد العالمي تقليديا وإنما أصبح أكثر تطورا ويعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- بناء بنية معلوماتية قوية عن الفئات المهمشة للمساعدة على استهداف تلك الفئات بشكل أكثر دقة، علاوة على تطبيق اللامركزية وزيادة فرص العمل في الأماكن المهمشة، ضرورة إلقاء الضوء إعلاميا وزيادة الوعي بتلك القضية محلياً والتعرف على الجهود العالمية من أجل الاستفادة بها في التمكين الاقتصادي لكل الفئات.

ختاماً، رغم محاولاتها لتحقيق التنمية الريفية وتمكين الفئات المهمشة، إلا أن مصر لازالت تتطلب المزيد من الجهود، لا سيما في ظل ارتفاع معدل الفقر وخاصة بالمناطق الريفية، علاوة على استئثار المناطق الحضرية على الجزء الأكبر من جهود التنمية، من جهة أخرى تقضي الزيادة السكانية والمشكلات الهيكلية في بنية الاقتصاد على أية جهود للتنمية.